التصورات المستقبلية لتطوير القطاع السياحي في البصرة

م.م وائل قاسم راشد
مركز دراسات البصرة

الخلاصة:

تمتلك مدينة البصرة المؤهلات والمقومات الطبيعية والبشرية والمالية لتجاوز الواقع السياحي المتدهور في أدائه مما يستدعي وضع الأهداف ورسم الخطط والتصورات المستقبلية الشاملة التي تعيد تأهيله وتطويره . وقد استهدف البحث أبراز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة وضرورة تعميق الوعي بها ،واستعرض المقومات الطبيعية والبشرية المتاحة والتي من الممكن استخدامها كقاعدة لتطوير أنماط سياحية جديدة اعتمادا على مناطق الجذب السياحي التي توفر فرصا كثيرة للاستثمار السياحي .

Abstract

Basra has the natural , human and financial qualifications and the components of resources to overcome the deteriorating status of tourism in its performance, which calls for setting goals,

outlining plans and comprehensive future visions of re-rehabilitation and development. The research aims to highlight

human resources that could be used as a base for the development of new tourist patterns depending on the attractive tourist areas that provide many opportunities for investment in tourism. the economic and social importance of tourism and the need to raise awareness in it, and reviewed the ingredients of natural and human resources that could be used as a base for the development of new tourist patterns depending on the attractive tourist areas that provide many opportunities for investment in tourism.

المقدمـــة

تلعب صناعة السياحة الخدمية دورا مهما في تنويع مصادر الدخل القومي، وفي زيادة التكوين والتراكم الرأسمالي ، وهي تساهم أيضا في تمويل وتصحيح العجز في الميزان الداخلي (الميزانية العامة للدولة) والخارجي (ميزان المدفوعات)، وتساعد على توفير فرص العمل وامتصاص البطالة باعتبارها صناعة كثيفة العمل ، وهي بذلك يمكن ان تصبح في حالة تطويرها البديل السائد للقطاع النفطي غير المستقر في تمويل الموازنة العامة وزيادة الدخل .

وبالرغم من أن مدينة البصرة ليست من المراكز الدينية الشاخصة أو ذات المعالم الأثرية الكبيرة إلا أنها يمكن أن تكون احد أهم مراكز السياحة ، والمشاتي الطبيعية المهمة في العراق بل في العالم لأنها تمتلك المؤهلات ، والمقومات الطبيعية والبشرية لذلك ، ومع ذلك فان قطاع السياحة في البصرة يعاني من واقع مرير وتدهور كبير في نشاطه وأدائه لأسباب تراكمية سياسية، وأمنية ، واقتصادية ، وتنظيمية وفنية ، وإدارية ، وتمويلية وكذلك بيئية ، مما يستدعي ضرورة وضع الأهداف، ورسم الخطط والتصورات المستقبلية الشاملة التي تعيد تأهيله وتطويره ، والتي يجب إن تستهدف إبراز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة وتعميق الوعي بها والقيام بمسح شامل للمقومات الطبيعية والبشرية المتاحة للسياحة في البصرة مع دراسة للواقع السياحي الحالي والأنماط السياحية القائمة والتي من الممكن استحداثها وتطويرها بعد الاستقصاء عن فرص الاستثمار ومناطق الجذب السياحي الممكنة ومحاولة الكشف عن المعوقات والمشاكل التي تعترض نمو السياحة وتطورها وإيجاد الحلول والتوصيات المناسبة لها .

وسيتم تضمين هذه الأهداف التفصيلية ضمن هيكل البحث بعد التطرق إلى المفاهيم الأساسية للسياحة وأثارها والعوامل المؤثرة بالطلب السياحي والبحث عن دور وأهمية كل من القطاع الحكومي والخاص في عملية التنمية السياحية .

واعتمد الباحث في تحليله النظري والعملي على المعلومات والنظريات والمفاهيم الاقتصادية فضلا عن البيانات المتوفرة في المراجع الورقية والالكترونية ، والقيام بزيارات ميدانية للمؤسسات السياحية ذات العلاقة ، والمقابلة مع العاملين فيها واعتماد إجاباتهم في أسئلة استمارة

الاستبيان ، وقد واجهت مشكلة عدم توفر ابسط البيانات والمعلومات المطلوبة ، وهي إحدى أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه عملية النهوض الحقيقي بالقطاع السياحي .

مفهوم السياحة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

أولا : المفهوم العام للسياحة (التعريف، الخصائص،الإشكال)

يعرف القطاع السياحي بالقطاع الذي يهتم بحركة السياح الذين يقطعون مسافة (١٠٠ ميل) فأكثر للحصول على المرافق السياحية وقضاء مدة بين (يوم – سنة) فيها ، إما إذا قلت المسافة ومدة البقاء عن ذلك فتسمى حينئذ بالترفيه أو الترويح [١]. وقد عرفتها الأكاديمية الدولية للسياحة بأنها مجموعة من التنقلات البشرية والأنشطة المترتبة عليها الناتجة عن ابتعاد الفرد عن موطنه بهدف الانطلاق والتغيير ، وقد عرفها "بيرس" بأنها مجموعة من العلاقات والظواهر الناجمة عن السفر المؤقت لإغراض ترويحية [٢]. وهناك من حصرها بالسفر والإقامة المؤقتة بين (يوم – سنة) دون تحديد للمسافة ويعد الترويح والترفيه هو أيضا سياحة ولكنها سياحة داخلية وكلا السياحتين الداخلية والخارجية أنشطة خاصة في أماكن خاصة تحقق للإنسان توازنه النفسي ،ومن ثم فالسائح هو الفرد الذي ينتقل داخل بلده أو خارجه لإغراض مختلفة عدا العمل والدراسة ،[٣] وبموجب هذه التعارف وغيرها كثيرة يمكن إن نضع خصائص عامة للسياحة كما يلي : [٤]

١- هي حركة انتقال الإفراد ومستلزماتهم بشكل فردي أو جماعي خارج أماكنهم الأصلية ولمدة مؤقتة تتراوح بين (يوم– سنة) لا تهدف إلى الإقامة بهدف العمل فقط أو الدراسة ، ومن الواضح أنها جمعت بين (التنقل والإيواء والبرامج السياحية) .
٢- السياحة شديدة الحساسية والتاثر بالأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها، وهذه الأزمات تسبب لها الركود في نشاطها وهي لن تنتعش إلا بعد استقرار هذه المتغيرات .
٣- السياحة صناعة خدمية كثيفة العمل فهي تولد الدخل القومي وتوفر فرص العمل ،ولها مدخلات ومخرجات وقدرة على تحفيز وخلق الروابط الأمامية والخلفية وعوائدها المتوقعة كبيرة قياسا بتكاليفها عند الاستثمار بمشاريعها ، والتي تتميز بالانخفاض في درجة المخاطرة فيها نسبيا باعتبارها صناعة كثيفة العمل وتعتمد بالأساس على العنصر البشري .

٤- السياحة ظاهرة اقتصادية باعتبارها متغيراً اقتصادياً قادراً على إن يؤثر على الدخل الفردي والقومي والميزان الداخلي والخارجي وعلى عدد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى وهي هنا تعمل كمتغير مستقل ويمكن أن تصبح متغيراً تابعاً عندما نرغب بقياس مدى تأثرها واستقرارها بالعوامل الطبيعية والمناخية والاقتصادية والسياسية والتنظيمية والتشريعية ومستوى تطورها . وهناك من يعدها أيضا ظاهرة حضارية إنسانية ودولية حيث أصبحت جزء من سلوك حياة الفرد الحديثة [٥] .

٥- نشاطها يتصف بالديناميكية وعدم السكون وهي في نمو وتطور مطرد في اتجاهاتها وإشكالها كافة ولاسيما في عدد السياح وحجم الإنفاق السياحي ونوع التكنولوجيا المستخدمة فيها [٦] .

٦- المنتوج السياحي هو خدمة غير ملموسة وموسمية ولا يمكن خزنها أو تجزئتها أو نقلها للمستهلك بل على المستهلك الذهاب إليها فضلا عن ذلك فان هذه الخدمة ملتصقة بمكان معين إذ لإتباع من أكثر من سوق وان سوقها غالبا ما يكون سوقا احتكاريا [٧] .

وللسياحة أهداف ودوافع متعددة لا تقتصر على الدافع الأساسي، وهو الترويح عن النفس والمتعة فقط ،والذي حظي بنسبة (٨٥%) من أجمالي الحركة السياحية الدولية بل تتعداها إلى دوافع أخرى ، ثقافية (التعرف على الفلكلور والآثار، والفن ، والأدب المحلي) ، ودوافع اجتماعية (زيارة الأقارب والأصدقاء) ، ودوافع علاجية، وصحية ،ونفسية ، ودوافع تجارية ومالية وترفيهية ، ودوافع علمية وترفيهية ،أو رياضية وحب المغامرة والمخاطرة [٨] .

وبناء على تعدد دوافع السياحة يمكن بلورة الأنماط السياحية وإشكالها على أساس أهدافها بالانسجام مع هدفها الرئيس الترويحي والترفيهي إلى [٩] :

١- السياحة الترويحية : تهدف إلى المحافظة على صحة الإنسان وراحته النفسية والجسدية وتشمل كل ما يتعلق بالمرافق السياحية البحرية والبرية الطبيعية ، وهي تتأثر كثيرا بطبيعة الظروف المناخية فيها .

٢- السياحة الثقافية والتراثية : وتهدف إلى الاطلاع والمشاركة والتعرف على تاريخ ومعتقدات وثقافة الشعوب وفلكلورها من خلال زيارة المتاحف ومواقع الآثار والمعالم التاريخية والمزارات الدينية والأسواق والمساكن الشعبية والتراثية فضلا عن أماكن الصناعات والحرف اليدوية التراثية .

٣- السياحة الرياضية والمغامرات : وتهدف إلى الترغيب في المشاركة والدخول أو التفرج في المهرجانات والمسابقات الرياضية المختلفة فضلا عن ممارسة النشاطات الرياضية والهوايات التي تتسم بالمغامرة والخطورة والتي تتحدى الطبيعة كتسلق الجبال وعبور المحيطات والبحار والصحارى وغيرها .

٤- سياحة المناسبات : تهدف إلى الجذب والتحفيز على المشاركة في المعارض والمهرجانات والمؤتمرات ذات الأهداف والأبعاد الثقافية والفكرية والعلمية والسياسية والأدبية والتي لها القدرة على جذب النخب في هذه المجالات ، ويساهم هذا النمط السياحي في الترويج الإعلامي السياحي للدولة المضيفة فضلا عن المكاسب المالية والاقتصادية التي تقدمها للبلد ، وقد أكدت الإحصاءات بأنها استطاعت إن تحقق نسبة (١٣%) من حجم الإيرادات الاجمالية للسياحة الدولية متنصف التسعينات وبلغ أثرها المضاعف التراكمي بين (٣- ٥) إضعاف قيمتها الأولية .وقد أشارت بعض التقارير بان ما يقارب (٨٠%) من الطاقة الاستيعابية لفنادق بعض الدول السياحية قد تم إشغالها من هذا النمط السياحي في أيام معينة منها لبنان والأردن ومصر والسعودية وغيرها، وقد قدر عدد سياح هذا النمط السياحي في السعودية بـــ (٥) ملايين سائح عام ٢٠٠٦ وبعوائد سياحية قدرها (١٤) مليار ريال سعودي[١٠] .

٥- سياحة الإعمال التجارية والترانزيت : وهي غالبا ما تجمع بين الأهداف السياحية الترفيهية والتجارية التي تدخل الدولة المضيفة سواء بشكل منفرد أم جماعي لغرض العبور والتجارة والتسوق أو المشاركة أو الحضور في معارض أو مؤتمرات أو ندوات أو ورشات عمل لأغراض تجارية أو صناعية أو اقتصادية ، وبالرغم من إن مدة إقامة التجار، أو رجال الأعمال ،أو ممثلي الشركات والمستثمرين قد تكون قصيرة وعددهم قليل إلا انه غالبا ما يكون إنفاقهم كبير . وقد قدر عدد السياح لهذا النمط من السياحة في مدينة دبي بمعدل (٢،٥) مليون سائح عام ١٩٩٨، واستطاعت سياحة الترانزيت إن تحقق نموا مقداره (٢٠%) عام ٢٠٠٩عن العام الذي سبقه والذي قدر عدد سياحة بمقدار(٦٠٠) إلف سائح اعتمادا على موانئ البحر فقط ، فضلا عن إن سياحة الأعمال في أبو ظبي قد ساهمت بمقدار (٣،٦%) في GNP الناتج المحلي الإجمالي ووفرت فرص عمل كثيرة ، وهي في نمو وازدياد سنوي إذ يتوقع إن تحقق أكثر من ربع مليون فرصة عمل خلال الأعوام الخمسة المقبلة [١١] .

٦- سياحة الأصدقاء والأقارب : وهذه تهدف إلى التشجيع على زيارة الأقارب والأصدقاء والمعارف في الوطن (الأم) والذين يمكن إن يكونوا وسيلة إعلامية وترويجية لبلدهم وقد شكلت هذه السياحة حوالي نسبة (١٩%) من إجمالي نزلاء الفنادق في الكويت عام ١٩٩٧.

ونعتقد إن جميع المقومات البيئية والاستثمارية في البصرة مهيأة لاعتماد جميع هذه الأنماط السياحية وتوجيه الاستثمارات اللازمة لها وسنوضح ذلك لاحقا .

ثانياً : الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوقعة للسياحة:

تعد السياحة في وقتنا المعاصر علماً وصناعةً وفناً ،ووسيلة مهمة لتنشيط العلاقات الدولية والحضارية ،وأصبحت مطلباً وحقاً مكتسباً للإنسان المعاصر وعاملاً أساسياً للارتقاء بمستواه المعيشي وتحقيق رفاهيته وقد صنفت من ضمن اكبر الصناعات في العالم حسب إحصاءات الأمم المتحدة . ويمكننا التعرف على اتجاهات تأثير النشاط السياحي من خلال التعرف على أهم المنافع والمكاسب المصاحبة أو المتوقع مصاحبتها لها وهي :

١- للسياحة القدرة على توفير تكاليف النقل لأنها تكاد تكون القطاع الاقتصادي الوحيد الذي ينقل المستهلك (السائح) إلى مراكز الإنتاج أو (البيع) للسلع والخدمات السياحية في حين تتم هذه العملية بشكل معاكس بالنسبة للقطاعات الأخرى ،وهذا يساعد على توفير الكلفة على المنتج ومن ثم على المستهلك وبالتالي سيشكل هذا التوفير عاملاً مهماً لتنشيط العملية السياحية [١٢]

٢- تساهم في زيادة الدخل القومي والفردي والتكوين والتراكم الرأسمالي والميزان الخارجي والداخلي، وتأتي مكونات هذه الزيادة مما يلي [١٣] :

أ- صافي الإنفاق السياحي (الإيرادات الناتجة عن إنفاق السياح – تكاليف السلع والخدمات المقدمة للسائح) .

ب- المدفوعات السياحية الناتجة من مجموع رسوم التأشيرات على السائحين والرسوم الكمركية على بضائعهم المختلفة فضلا عن رسوم الأنشطة السياحية والمؤسسات والشركات المرتبطة بها ورسوم التراخيص والملاحة المائية والبحرية في الموانئ .

ج- القيمة المضافة الناتجة عن بيع خدمات البنية التحتية (من ماء وكهرباء وغيرها) فضلا عن الخدمات المساندة والخدمات السياحية الأخرى .

د- فروق تحويل العملة الأجنبية إلى المحلية ، والتي تتغير قيمها تبعا لتغير أسعار الصرف .

هـ - رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة لغرض الاستثمار في المشاريع السياحية .

و - الضرائب على أرباح المشاريع السياحية وضرائب الدخل على المشتغلين فيها .

ووفقا لتقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة المستقبلية فان السياحة تستطيع - إذا ما أخذت جميع آثارها الاقتصادية غير المباشرة - إن تساهم بنسبة (١٠،٤%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وأكثر من (١٢%) من مجموع الصادرات الدولية [١٤].

٣- لها القدرة على توفير فرص العمل وتخفيض البطالة بشكل كبير باعتبارها صناعة خدمية ، وهي أيضا تساعد على إعادة توزيع قوى العمل الفائضة بالاتجاه الذي يساهم في تخفيض نسبة الاكتظاظ السكاني في مراكز الحضر ومشاكلها المزدحمة . وتتم عملية توفر فرص العمل الشاغرة من خلال تحفيز حركة المشاريع المختلفة المتصلة بها بشكل مباشر أو غير مباشر مثل شركات النقل بأنواعها البرية والبحرية والجوية ، ومكاتب تأجير السيارات ، والفنادق والأنواع الأخرى من الإيواء ، وشركات السفر والمطاعم بأنواعها ، ومؤسسات التعليم والتدريب والبحوث السياحية، والاتصالات والإعلام السياحي، مراكز المعلومات،والمؤسسات الحكومية السياحية الرسمية ، والمنظمات السياحية المحلية والدولية ، وإدارات المرافق السياحية بأنواعها، والكوادر الإدارية والتخطيطية للمؤتمرات والمهرجانات والمعارض الفنية والتجارية والاقتصادية ، محلات بيع الهدايا والتحف والسلع المختلفة ، ومكاتب خدمة السائحين ، وهي أيضا عامل تحفيز للمصارف الحكومية والخاصة وشركات التامين وغيرها كما يمكنها أن تساعد على إعادة توزيع القوى العاملة باتجاه الزراعة ومن ثم إعادة الهيكلة الاقتصادية[١٥] ، وتشير الإحصاءات على قدرة السياحة على توفير فرص عمل لـ (١١%) من إجمالي القوى العاملة في العالم وهي نتيجة طبيعية لصناعة خدمية كثيفة العمل تعتمد على النشاط الإنساني ، ويتوقع منها أن تخلق فرص عمل سنوية بمعدل (٥،٥) مليون فرصة عمل سنويا وسيستمر هذا المعدل لغاية ٢٠١٠[١٦] ، ووفقا لتقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة المستقبلية فإنها يمكن أن توفر (٢١٥) مليون فرصة عمل في العالم ناتجة عن جميع آثارها الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة [١٧].

٤- لها آثار اجتماعية وبيئية مهمة إذ تساعد على التخفيض من شدة الضغط على الازدحام الحضري والاختناقات المرورية وعلى حجم الاستهلاك على الخدمات العامة والبلدية في

المدن [١٨] ، وهي تنمي التفاعل الحضاري والاجتماعي بين الشعوب وتشجع في الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية والتاريخية والحضارية وترميمها وإحياء التقاليد والفنون التراثية والصناعة المحلية اليدوية وهي تحفز المجتمع على الحفاظ على نظافة المدينة وجمالها واحترام القانون لجذب الزوار السائحين فضلا عن أنها تساعد على رفع المستوى المعاشي والاجتماعي لدى سكان المناطق السياحية ويمكنها أيضا معالجة مشكلة الفراغ الذي يعاني منه كثير من فئات المجتمع والتي قد تسبب الكثير من التداعيات النفسية والاجتماعية مسببة خسائر اقتصادية واجتماعية وأمنية كبيرة [١٩] .

٥- تحد من مستوى العجز في الميزان الداخلي (ميزانية الدولة) والخارجي (ميزان المدفوعات) الذي تظهر فيه العوائد السياحية ضمن بند المعاملات الجارية (غير المنظورة) ، ونتيجة لأهمية العوائد السياحية لبعض البلدان السياحية فقد قامت بوضع ميزان مدفوعات خاص بها يسمى" بالميزان السياحي " الذي يمثل الفرق بين الإيرادات السياحية الداخلة للبلد من السائحين الخارجيين والنفقات السياحية للسياح المحليين خارج البلد وهو يوضح الفائض أو العجز من العملات الأجنبية الناتجة عن النشاط السياحي . ويرتبط مستوى حجم التأثير السياحي على ميزان المدفوعات بعوامل عديدة أهمها عدد السائحين الداخلين والخارجين ، وحجم الإنفاق السياحي منهم ، ومعدل الليالي السياحية والأشكال السياحية ، ودرجة تطور البنية التحتية والقطاعات السائدة [٢٠] .

أما الاتجاه الثاني للنشاط السياحي فينحصر بالآثار السلبية له والتي يمكن أن تتغلب على الآثار الايجابية إذا كان نشاطه واستثماراته غير مخططة وعشوائية وهو غير خاضع للرقابة والتقييم الدوري للأداء ، ومن ثم سينتج عنها الحالات المحتملة الآتية [٢١] :

١- في حالة تركز النشاطات والاستثمارات السياحية في أماكن محددة وتركز الإدارة والملكية لأغلب المشاريع والأنشطة السياحية بيد فئة معينة من المجتمع فان ذلك سيخلق فوارق طبيعية ومشاكل اقتصادية واجتماعية ومناطقية بين أفراد المجتمع الواحد . ومن المحتمل أيضا شعور السكان المحليين بنوع آخر من الفوارق مع السياح نتيجة التباين في المستوى المعاشي والاقتصادي بينهم، وقد يصل إلى الكره والاستياء عندما تخصص بعض المناطق السياحية والفنادق إلى الأجانب فقط ، كما يرى آخرون إن الاختلاط بالسياح الأجانب قد يضعف

الهوية الثقافية المحلية وينساق الذوق العام والسلوكيات المحلية باتجاه أذواق وسلوكيات السياح الأجانب .

٢- عند استمرار الاعتماد الكلي على الاستيراد الخارجي للمواد والمستلزمات السلعية في تشغيل المشاريع والأنشطة السياحية المختلفة فان ذلك سيخل بميزان المدفوعات، لأنه سيسبب حدوث تسرب كبير للعملة الأجنبية فضلا عن إن هذا الأمر سيساهم في تعميق التبعية الاقتصادية.

٣- إذا تزايدت معدلات النمو في النشاط السياحي لكثيف العمل بوتائر متسارعة بشكل غير متوقع أو متوازن مع نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى له فان ذلك سيكون عامل جذب للعمالة من تلك القطاعات الاقتصادية ولاسيما الزراعة مما يخلق خللا في المساهمة النسبية الهيكلية للاقتصاد الوطني في GNP الناتج المحلي الإجمالي ،لذلك يفضل تبني التنمية الشاملة المتوازنة لكل القطاعات.

٤- يمكن إن تكون بعض المرافق السياحية سببا لزيادة الازدحام المروري ومشاكله البيئية واللابيئية.

٥- قد يساعد النمو السياحي على زيادة انتشار الملوثات البيئية والتدهور البيئي عند تنامي المنشات والمباني والتكنولوجيا غير النظيفة بشكل يخالف الطبيعة الأصلية البكر للمناطق السياحية بحيث يصعب على المنظومة الطبيعية مقاومتها ، كما إن الاستخدام السيئ للمواقع الأثرية والطبيعية سيلحق الضرر بالعناصر السياحية ويعجل باندثارها مع مرور الزمن ، وسيخلق أعباء مالية كبيرة في مكافحة هذا التلوث وسيحتاج إلى تخصيصات مالية جديدة لتقديم الخدمات الصحية والبلدية والتوسعات في البنية التحتية لها [٢٢] .

٦- قد يفضي التحويل المفرط للاراضي الزراعية لاغراض سياحية فقط إلى إضاعة الفرصة البديلة لاستغلالها للإنتاج الزراعي مما يزيد من حدة الفجوة الغذائية [٢٣] .

أولا : واقع العرض السياحي وأنماطه الحالية والممكنة:

تتواجد في مدينة البصرة مجموعة من المقومات السياحية التي تصلح إلى بلورة مجموعة من الأنماط والإشكال السياحية الآتية[٢٤] :

١- السياحة الترويحية :

تمتاز البصرة بمقومات سياحية مناخية وطبيعية مختلفة ، إذ تتنوع معالم سطح الأرض ما بين الانبساط وبين المسطحات المائية المختلفة والصحاري والهضاب في الناحية الغربية منها فضلا عن توفر مناخ شتوي يجعلها من أفضل المشاتي في العالم . وتتمثل المسطحات المائية بمناطق الاهوار الكبيرة وساحل الخليج العربي فضلا عن نهري دجلة والفرات وشط العرب وفروعهما . وتقدر المساحة المغمورة بالمياه بمختلف إشكالها بحوالي (٣١٧٢ كم٢) وهي تشكل (١٦،٦%) من إجمالي مساحة المدينة ، وقد انتشرت كثير من الجزر وسط هذه المياه ولا سيما في شط العرب إذ قدرت بـــ (٢٢) جزيرة من أهمها جزر (الأغوات ، أم الرصاص ، الفداغية، أم الخصاصيف ، الشمشومية ، الطويلة ، السندباد) . وفيها كثير من الأنهر المتفرعة مثل انهر (الجبيلة ،الرباط ،الخندق ،العشار ، الخورة ، السراجي). وتغطى البصرة من الشمال بمساحات شاسعة من الاهوار كاهوار (الفرنة، الحويزة ، الحمار)التي تنتشر فيها مساحات كبيرة من النباتات المحلية مثل (الجولان ، البردي، القصب) والتي تضفي عليها جمالاً طبيعياً يساعد في الجذب السياحي فضلا عن أنها ملاجئ لإيواء أنواع مختلفة من الأسماك مثل (البني ،الصبور ،الشبوط .....) ، والطيور مثل (الخضيري ، دجاج الماء ،ألوز ،مالك الحزين ،الخطاف ،الغطاس) ، والحيوانات (كالخنزير والثعالب وبعض الزواحف) وغيرها . ويمكن استثمار هذه الثروات المائية لممارسة كثير من الأنشطة السياحية والرياضية كالتزحلق على الماء وسباقات الزوارق والتجديف ، كما أنها تصلح لممارسة هواية صيد الأسماك والطيور والحيوانات فضلا عن إن نباتاتها المحلية تصلح كمادة أولية للعديد من الصناعات الشعبية إذ تصلح بعض هذه النباتات لصناعة سلع كهدايا للسياح ولبناء بيوت فلكلورية للإيواء وبطراز حديث .

تحيط مدينة البصرة غربا وجنوبا هضبات وصحارى البرجسية والزبير وسفوان وتصلح أرضها ومناخها الشتوي والربيعي لإقامة الأنشطة الترفيهية كالمخيمات للسياح ،المهرجانات المسابقات الرياضية كسباقات الخيل والهجن والسيارات وغيرها وهي أيضا تشكل بيئة مناسبة لان تكون محميات لكثير من الحيوانات البرية المهددة بالانقراض إذ يمتاز مناخ هذه المناطق في مواسم الربيع والشتاء بالهواء النقي وعدد كبير من الأيام المشمسة والرياح المعتدلة وقلة الضوضاء.

ويشق شمال المدينة نهري دجلة والفرات المائيين فضلا عن وجود شريطين مائيين مهمين آخرين هما شريط شط العرب والشريط الساحلي على الخليج العربي اللذين يصلحان لإقامة المرافق السياحية ومراسي للزوارق السياحية والسباقات الرياضية المائية المختلفة وهواياتها .

ويحاط شريط شط العرب بمناطق خلابة من بساتين النخيل والمزروعات المختلفة لها بيئتها الاجتماعية والفلكلورية الخاصة بها وقد ولد في منطقة التقاء نهري دجلة والفرات وهي من أفضل مناطق الجذب السياحي الممكنة في البصرة إذ يمكن الإفادة من موقع شجرة ادم في بناء المراسي ، المقاهي ، المتنزهات وغيرها من المرافق السياحية ، وتؤكد الدراسات على إن الطلب على السياحة الترويحية يتفوق على جميع الأنماط السياحية الأخرى في اغلب بلدان العالم بما في ذلك مدينة البصرة وهو ما سنؤكده لاحقا .

٢- السياحة الثقافية والتراثية :

على الرغم من إن مدينة البصرة لا تتمتع بوجود شواخص دينية وحضارية كبيرة إلا إن ذلك لا يعني عدم وجود صور من عناصر الجذب السياحي الثقافي والتراثي والديني لها والتي من صورها ما يأتي:

١) مسجد البصرة (خطوة الإمام علي عليه السلام) في الزبير .

٢) مراقد للصحابة والتابعين (كالزبير بن العوام ، طلحة بن عبيد الله ، الحسن البصري ، ابن سيرين ، رابعة العدوية ، عتبة بن غزوان ، ابن الجوزي ، ابن بقطين) وغيرهم.

٣) بيوت الشناشيل القديمة والقصور التراثية كقصور آل النقيب والشمخاني في أبي الخصيب ، وقصر والي البصرة وحامد النقيب في منطقة نظران ، وقصر باشا عيان العباسي الذي يحتوي على المكتبة العباسية التابعة لهذه الأسرة والتي تزخر بمختلف مصادر العلوم والفنون والمخطوطات النادرة والمجلات والجرائد والكتب القديمة الأجنبية والتي تقدر بـ (١٢) إلف كتاب [٢٥] .

٤) مواقع أثرية كثيرة منها اثر معركة الجمل الشهيرة ومواقع لأهل العلم والفكر مثل بدر شاكر السياب... الخ .

وتشير هذه الإحصاءات إلى أن عدد المزارات الدينية والمواقع الأثرية التاريخية بلغت (٤٢) موقعاً بواقع (٤٠) مزاراً دينياً و(٢) مواقع تاريخية ، منها (١١) في مركز المدينة و (٣١) في الاقضية والنواحي [٢٦] .

٥) انتشار السلع الفلكلورية والشعبية التراثية المصنوعة يدويا والمعتمدة على المواد المحلية ، وهي عامل جذب كبير للسياح لشرائها كهدايا وذكريات ، ومن أهم هذه الصناعات (صناعة أدوات الصيد والندافة والقوارب ،صناعة جريد النخل ومنتجاته كالسلال والأقفاص والأسرة والحصران والمراوح ،صناعة القصب والبردي ومنتجاته المستخدمة للجلوس وبناء البيوت، والصناعات الجلدية مثل صناعة (الجيوة والنعال الزبيري والجنط والحزم) ،صناعة أدوية

الإعشاب والحلي والمصوغات الذهبية والفضية والصناعات الغذائية مثل حلاوة (نهر خوز ،العسل والدبس، المخللات ومنتجات الألبان) ويركز الطلب السياحي على منتجات جريد النخل أكثر من غيرها [٢٧].ويوضح الجدول الأتي نسب توزيع هذه الصناعات في مناطق أبي الخصيب التي تعد من اكبر المناطق المحتضنة لهذه الصناعات :

جدول (١)

نسب توزيع الصناعات اليدوية في قضاء أبي الخصيب في مدينة البصرة حسب مناطقه لعام ٢٠٠٨

ت	المنطقة	النسبة %
١-	بلد سلطان	٢٩،٧
٢-	نهر خوز	١٥،٤
٣-	كوت الفداغ	٨،٣٣
٤-	الحمزة	٥،٩
٥-	الصنكر	٥،٩
٦-	أخرى	٤،٧

المصدر : راشد عبد راشد ومحمد خضير العلي ،الصناعات الحرفية في قضاء أبو الخصيب، دراسة في الجغرافية ، مجلة دراسات البصرة ،جامعة البصرة ، العدد(٥) السنة (٣) ،٢٠٠٨ ، ص٩٠ .

٣- السياحة الرياضية :

نظرا لانتشار المسطحات المائية المختلفة بمساحة تقدر بأكثر من (٣٠٠٠كم٢) فانه من الممكن ممارسة كافة أنواع الرياضات المائية التي ذكرت سابقا سواء في مسطحات الاهوار أو في شط العرب وفروعه أو في ساحل الخليج العربي

ومن الممكن أيضا إقامة مسابقات ومهرجانات رياضية خاصة بالإبل والخيل والسيارات والدراجات بمختلف أنواعها في المناطق الهضبية والصحارى المنتشرة في غرب وجنوب مدينة البصرة وتمارس هذه الأنواع الأخيرة حاليا في كثير من دول الخليج العربي . وتجدر الإشارة إلى إن مشروع المدينة الرياضية الستراتيجي في مدينة البصرة الذي سيحتضن دورة الخليج لكرة القدم عام ٢٠١٢سيسهم بشكل فاعل بالحراك السياحي والاقتصادي والمالي والإعلامي فيها .

٤- سياحة الإعمال التجارية والترانزيت :

يساهم موقع مدينة البصرة الاستراتيجي كممر مهم لوسائل النقل بين دول الخليج العربي ودول الإقليم المحيطة مع الدول العربية ، ودول أوربا والعالم سواء كانت وسائل النقل هذه مخصصة لنقل المسافرين السائحين أم لنقل البضائع المختلفة إذ ستكون البصرة مقراً للاستراحة والمبيت لمتابعة حركة نقل البضائع أو الأشخاص والحاجات المتعلقة بها كتحويل العملة وغيرها . أما التجار و الصناعيون ورجال الإعمال فان منح فرص الاستثمار لهم ستكون سببا في التنشيط السياحي لهذا النوع من السياحة في المدينة وستنمو سياحة الترانزيت عبر منافذ الجو والبحر والبر ويزداد توقف المسافرين للاستراحة والتسوق فيها إذا ما توفرت فيها خدمات مميزة وبأسعار مناسبة ومنافسة بين دول الخليج . والجدير بالذكر إن البصرة تحتل المركز الثالث وبنسبة (١١،٥)% من مجموع مدن العراق في مؤشر ليالي المبيت في المرافق السياحية في المركز نفسه وبنسبة (١١،٧)% في مؤشر عدد النزلاء ، اللذان يمثلان الطلب السياحي بسبب موقعها الجغرافي وانتعاش الحركة التجارية والمبيت فيها لنقل البضائع من موانئها [٢٨].

٥- سياحة المناسبات :

يمكن إقامة المنشات والفنادق الخاصة بإقامة المعارض والمؤتمرات والندوات الفكرية والفنية والاقتصادية والسياسية والعلمية وغيرها وهذا الأمر يحتاج إلى تشجيع الاستثمارات لهذه المنشات وفنادق الدرجة الممتازة المجهزة بقاعات ومعدات حديثة خاصة بهذه المناسبات.

٦- سياحة الأقارب والأصدقاء:

ينشط هذا النوع السياحي من الزيارات المستمرة إلى الوطن الام (البصرة) لكثير من العراقيين المغتربين الذين هاجروا سابقا لأسباب سياسية أو أمنية أو اقتصادية فضلا عن أهميتهم في الجذب والترويج للسواح الآخرين الأجانب في الدول التي يقيمون بها للمجيء إلى مدينة البصرة بعد إن تتوفر متطلبات الاستقرار الأمني والسياسي .

ثانيا : السياحي في البصرة والعوامل المؤثرة فيه

منعا عن احتمال حصول ركود في النشاط السياحي فانه يجب العمل على تنشيط الطلب عليه ويمكننا الاعتماد في هذا المجال على نظريتين اقتصاديتين أساسيتين في تفعيل وتنشيط السوق السياحية . الأولى النظرية الكلاسيكية التي تؤكد بان العرض يخلق الطلب عليه ومن ثم فان زيادة حجم وعدد المرافق السياحية بمختلف أنماطها المذكورة سابقا مع الترويج لها والترغيب بها سيزيد من معدل نمو الطلب عليها بشرط تحقق الكفاءة والمنافسة ، إما الأخرى (النظرية الكينزية) فهي تؤكد بان الطلب الفعال هو الذي يحرك العرض والإنتاج السياحي وهو صاحب الدور والتأثير الأكبر في السوق السياحية، ولكلا النظريتين أهمية ودور في اكتمال شروط النهوض بمستوى النشاط السياحي في مدينة البصرة . وتتطلب عملية زيادة قاعدة المعروض من المرافق السياحية والاستثمار السياحي دراسة السوق السياحية وتشخيص العوامل المؤثرة في زيادة الطلب السياحي وتفعيلها من اجل النهوض بالمنتج والمعروض السياحي . ويعد عاملا الأسعار والدخل من أكثر العوامل تأثيرا على الطلب السياحي وقد قدرت مرونة الطلب الدخلية على السياحة لإغراض الترويح والترفيه والمطاعم والفنادق وخدمات أخرى في البصرة بمعدل (٠،٤٠) لغاية عام ٢٠٠٨ وهي اقل من الواحد الصحيح مما يعني إن مرونة الطلب الدخلية السياحية منخفضة (طلب غير مرن) والسبب هو انخفاض مستوى الدخل أو الإنفاق للفرد الحقيقي بسبب وصول الفقر المطلق في البصرة إلى ما يقارب (٥٠%) من إجمالي السكان لغاية عام ٢٠٠٨ . وقد قدر الدخل النقدي لأكثر من (١٤%) من الأسر البصرية بـ (٥٠٠) إلف دينار للفرد شهريا في حين لا تتجاوز الأسر ذات الدخل بين (٣- ٥) مليون دينار ما نسبته (٠،٦١%) فقط علما إن مستوى الدخل المطلوب لتحقيق الرفاهية هو (مليون) دينار كحد أدنى [٢٩] ومن ثم فان انخفاض الدخل النقدي يجعل الفرد مضطرا لتوجيه اغلب إنفاقه لإشباع حاجاته الأساسية والضرورية ثم الكمالية عند حدوث أي زيادة في الدخل (اثر منحنيات انجل) ، وهي الأسباب نفسها التي تجعل مرونة الطلب السعرية على السياحة الترفيهية عالية (طلب مرن) إذ إن أي ارتفاع نسبي في سعر الخدمة السياحية سيؤدي إلى انخفاض نسبي بنسبة اكبر في الطلب السياحي من نسبة الزيادة في السعر والعكس صحيح ، وبناء على ما سبق يرى الباحث إن خاصية ارتفاع مرونة الطلب السعرية السياحية مهمة للحد من الاحتكار في السوق السياحية ، لان المحتكر يحقق منافع اكبر عندما تكون مرونة الطلب منخفضة فيفرض أسعارا عالية لمحدودية العرض السياحي وهي في المقابل أيضا ليست في صالح المحتكر ، لان ذلك سيشجع على فرض ضرائب اكبر عليه من قبل الدولة على

أساس توقع زيادة الإيراد الكلي بسبب انخفاض المرونة على الخدمة السياحية ، وعلى الحكومة أيضا إن تلتفت إلى إن انخفاض مؤشر مرونة الطلب الدخلية سيؤثر سلبا على عملية التنشيط والتطوير السياحي لذلك عليها وضع إستراتيجية لزيادة مرونة الطلب الدخلية والسعرية معا .

وتشير الدراسات المتعلقة بالطلب السياحي في العراق بان أكثر من ثلثي السواح في البصرة سابقا القادمون من دول الخليج العربي(وبخاصة دولة الكويت) يفضلون نمط السياحة الترفيهية والترويحية وقد قدرت نسبة الإنفاق السياحي لهم على السياحة الترفيهية بمقدار ٩٥% من إجمالي الأنماط السياحية الأخرى في البصرة [٣٠]، وتشير التقديرات إلى إن الكويتيين وهم اقرب المجتمعات الخليجية لمدينة البصرة لوحدهم ينفقون ما يقارب (٣) مليار دولار سنويا على السياحة في الخارج مما يدل على تعاظم الطلب السياحي الخارجي لديهم وهو حافز ومؤشر مهم للاندفاع باتجاه تأهيل وتطوير السياحة في البصرة لاستثمار هذا الطلب مستقبلا بعد تحسين العلاقات كافة[٣١] .وبالرغم من أهمية عاملي الدخل والأسعار إلا انه لا يمكن إغفال دور العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب السياحي الحالية والمستقبلية والتي يمكن توضيحها بالجدول الآتي : [٣٢]

جدول (٢) العوامل المؤثرة على الطلب السياحي في مدينة البصرة وحجم تأثيرها

ت	العوامل	طبيعة العلاقة	قوة العلاقة أو نسبة التأثير
١-	عدد السكان الحضر	طردية	قوية
٢-	الهيكل العمري للسكان بين (١٥-٦٥)	طردية	جيدة
٣-	مستوى جودة الخدمات السياحية	طردية	جيدة
٤-	مستوى الخدمات المساندة ودرجة تطور البنية التحتية	طردية	مقبولة
٥-	مستوى الوعي والتعليم والثقافة	عكسية	متوسطة
٦-	عامل المسافة والقرب من المراكز السياحية	عكسية	قوية جدا
٧-	العوامل المناخية(درجة الحرارة ،الرياح والرطوبة والغبار)	طردية	قوية جدا
٨-	الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي	طردية	قوية
٩-	وقت الفراغ والعطل الرسمية والمناسبات الدينية الاجتماعية الثقافية	طردية	جيدة
١٠-	مستوى الترويج الإعلامي والدعاية للمرافق السياحية	-	-
١١-	عوامل أخرى عشوائية (أخرى)		

المصدر :من عمل الباحث

علما إن جميع النتائج اعتمدت على استمارة الاستبيان التي وضعها الباحث في ملحق للبحث.

ولا بد من الإشارة بان للطلب على السلعة أو الخدمة السياحية خصائص وميزات تختلف بها عن أنواع الطلب الأخرى إذ أنها لا تتصف دائما بالتكرار لان الإشباع من المرفق السياحي قد يتحقق عند استخدامه لمرة واحدة فقط [٣٣]. وبالرغم من وجود هذه الخاصية مع خاصية الارتفاع بمرونة الطلب السياحية السعرية بشكل عام إلا إن مرونة الطلب على نمط السياحة الدينية منخفضة أو تكاد تكون عديم المرونة في العراق ودول إسلامية أخرى لأنه غالبا ما يكون الطلب ثابتا عليها من السواح المسلمين بغض النظر عن الأسعار ،ويمكن ان يكون النمط السياحي الترفيهي أيضا ذا طلب غير مرن وضمن السوق الاحتكارية عندما يكون العرض السياحي عديم المرونة في الأجل القصير لعدم وجود البدائل لها مما يجعل المنتج السياحي يتحكم بالأسعار ، ولذلك يفضل إن تكون السياحة الدينية بإشراف الحكومة كي تسيطر على أسعارها نظرا لارتباطها بعقيدة إفراد المجتمع والسياحة الترفيهية ضمن بيئة تنافسية لجميع المستثمرين كي تستقر الأسعار. ويعتقد البعض إن الطلب على السياحة يشابه الطلب على السلع التفاخرية " سلع فبلن " حيث يزداد الطلب على المنتج السياحي بزيادة سعره [٣٤]، وهذا الرأي لا شك لا يصلح للدول النامية وإنما يصلح للدول المتقدمة وبعض الدول العربية كدول مجلس التعاون الخليجي إذ يتنافس القائمون فيها على السياحة على تقديم أفضل الخدمات والمنتوجات السياحية وبأحسن جودة بغض النظر عن الكلفة ،ومن ثم فان أصحاب الدخل العالي يبحثون عنها ويطلبونها بغض النظر عن سعرها لأنها تشبع رغباتهم وأذواقهم .

أولا : الواقع البنيوي والإداري للسياحة في مدينة البصرة :

تعاني السياحة من مظاهر الخلل والمشاكل والمعوقات اللاتي أدت إلى تدهور مؤشرات الأداء السياحي ، وترجع أسباب ذلك إلى ما يأتي [٣٥] :

١- عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي منذ عام ١٩٨٠ بسبب الحروب الثلاثة السابقة والحصار الاقتصادي ، وازداد هذا الاضطراب حدة بعد التغيير عام ٢٠٠٣ ولا يزال لحد ألان وهو عامل طارد للجذب السياحي أدى إلى ضعف الطلب والعرض السياحي الداخلي والخارجي حيث هرب سواح الداخل إلى السياحة الخارجية في الدول المجاورة ، إما سواح الخارج فقد ضعف طلبهم السياحي واقتصر على الوافدين الأجانب لمنظمات الأمم المتحدة

ومنظمات المجتمع المدني الدولية وبعض الموفدين من الشركات التي تنوي الاستثمار في المستقبل من تجار ورجال إعمال ومدراء وغيرهم .

٢- غياب نظام المعلومات وقاعدة البيانات الشاملة المتعددة التي تعد الأساس لعملية التخطيط ووضع البرامج السياحية ، فالإحصاءات الحالية محدودة وغير شاملة تقتصر على بعض الأرقام التي تخص إعداد المرافق السياحية وتصنيفها وليس لديهم إحصاءات شاملة عن إعداد السائحين النزلاء في الفنادق أو عن الليالي الفندقية وغيرها ، إذ ينحصر دور الهيأة العامة للسياحة في البصرة على تلقي الأوامر من الجهات العليا المرتبطة بها أو من الحكومة المحلية على الرغم مما أعطى لها من صلاحيات تخطيطية ورقابية كمنح الإجازات والرقابة على جودة الخدمة السياحية المقدمة التي هي أيضا غير مفعلة .

٣- وجود تضارب وتداخل في الصلاحيات والاختصاصات وضعف التنسيق فيما بين دوائر الحكومة المركزية نفسها من جهة ، ومع الحكومة المحلية من جهة أخرى ، والمشكلة الأساسية إن عملية الإصلاحات والتنمية السياحية ربطت بالسياسة الاقتصادية للدولة التي لم تول الاهتمام الكافي حتى بما هو قائم حاليا من مؤسسات سياحية ولم يحظ إلا بتخصيصات مالية ضعيفة في موازنات الدولة السياحية .

٤- سوء برامج الصيانة وكثرة معوقات العمل والتشغيل لأسباب كثيرة منها الاختناقات التي تحصل عند الرغبة في الحصول على مستلزمات الطاقة وبعض المستلزمات السلعية العالية الجودة.

٥- انتشار الفساد المالي والإداري وقيود البيروقراطية الحكومية التي تتعامل مع السياحة وهذه العوامل تكاد تكون القاسم المشترك لكل الدوائر الحكومية.

٦- ما زال الوعي الثقافي السياحي لدى المجتمع البصري دون المستوى المطلوب بسبب ضعف الترويج والدعاية الإعلامية بأهمية السياحة النفسية والاقتصادية والاجتماعية وقد انحصر بعضها في الدعاية للنمط السياحي الديني فقط لذلك نلاحظ وجود إهمال كبير في تنشيط الأنماط السياحية الأخرى حتى إن النمط الترفيهي والترويحي اقتصر على بناء بعض الفنادق وفتح الشركات السياحية والسفر الخارجي وبعض الحدائق والمطاعم التي لا ترقى الى المواصفات والمعايير العالمية بل حتى الإقليمية .

٧- الضعف والتدهور الكبير في قطاع البنية التحتية والساندة المتمثلة بشبكات الطرق والنقل والاتصالات والخدمات الصحية والبلدية والطاقة والمياه والعلامات المرورية والازدحام

المروري وقلة ساحات الوقوف القانونية فضلا عن عدم وجود إشارات الدلالة والإرشاد السياحي .

٨- تعاني انهر المدينة الكثيرة من إهمال كبير في كريها وتنظيفها من المواد الراسبة والطينية والملوثات المختلفة الناتجة عن مياه البزل والمواد الكيماوية والعضوية المستخدمة في المنازل والمزارع القريبة منها فضلا عن رمي المياه الثقيلة ومياه الإمطار الوسخة والملوثات السائلة ونفايات وفضلات المصانع والمعامل القريبة وعوادم الزوارق والمراكب فضلا عن فضلات مجازر الحيوانات . لقد تضافرت هذه العوامل مع عوامل ضعف الرقابة الصحية والبيئية وقلة الوعي البيني وتزايد معدل السكان ولا سيما المتاخمين منهم للأنهر إلى فقدان الخواص الطبيعية للمياه كاللون والطعم والرائحة إذ انتشرت الروائح الكريهة نتيجة لانخفاض الأوكسجين المذاب في الماء ومن ثم فقدت عناصر الجذب السياحي الطبيعية من جانبيها [٣٦] ،إضافة إلى ما سبق إن كثيرا من المناطق البرية المحيطة بمركز المدينة تعاني من مشاكل بيئية متعددة منها انتشار الاعتدة والمتفجرات والمخلفات الحربية الملوثة .

٩- تدهور المؤشرات الخاصة بواقع المؤسسات والمرافق السياحية في البصرة إذ يوضح لنا مؤشر عدد النزلاء في الفنادق مقدار أو حجم تردي الطلب السياحي الداخلي في البصرة إذ بدا عام ١٩٩٥ بما يقارب (١٧٨) إلف سائح محلي ثم انخفض إلى (١١٧) إلف عام ٢٠٠١ وازداد انخفاضه عام ٢٠٠٣ مسجلا ما يقارب (٤٢) إلف سائح فقط [٣٧] . ولا شك إن الطلب السياحي قد ازداد ترديا بعد التغيير عام ٢٠٠٣ بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية ويؤكد على ذلك مؤشر عدد الفنادق القائمة بكافة تصنيفاتها من (ممتازة – الدرجة ٤) إذ سجلت عام ١٩٩٠ عدد (١٥٤) فندقاً ثم انخفضت إلى (٤٧) فندقاً عام ٢٠٠٢ ثم (٣٥) فندقا عام ٢٠٠٤ وأخيرا وصلت إلى (٣٣) فندقاً فقط عام ٢٠٠٩ ، مما يعني إن القطاع الفندقي يعاني من وجود فائض في طاقته الاستيعابية ولا سيما في فنادق الدرجة الممتازة إذ توزعت نسبة تشغيل الفنادق من (٥٠-٧٠%) فقط [٣٨] ، فضلا عما ورد فانه يمكن توضيح واقع المؤسسات والمرافق السياحية الأخرى (غير الفندقية) بالجدول الآتي:

جدول (٣)

إعداد المؤسسات السياحية في مدينة البصرة لعامي ٢٠٠٧و٢٠٠٩

ت	المرافق والمؤسسات السياحية	٢٠٠٧	٢٠٠٩
١.	المطاعم السياحية	٧١	٣٠
٢.	المقاهي والكازينوهات	٥	٢
٣.	السينمات	–	١
٤.	الحدائق والمتنزهات	٧	٧
٥.	الشركات السياحية	١٥	٢٣
٦.	المجموع	٩٨	٥٣

المصدر : ١- بيانات فريق عمل كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة، خلاصة مسح التنمية الاقتصادية لمحافظة البصرة . ص٣٦وص٤٢ .

٢- بيانات من الهيئة العامة للسياحة في البصرة للعام ٢٠٠٩ .

يلاحظ من الجدول أعلاه وجود انكماش واضح بعدد المؤسسات السياحية إذ انخفضت من (٩٨) مرفقا عام ٢٠٠٧ إلى (٥٣) مرفقا عام ٢٠٠٩وبنسبة تعادل(٠،٣٦) إذا أضفنا لها الفنادق ، مما يدل على انخفاض الطلب السياحي. إما الشركات ومكاتب السفر السياحية فقد كان سبب زيادتها هو تنامي الطلب السياحي الخارجي وليس الداخلي ولا سيما الدول المجاورة (سوريا وإيران)، والمشكلة هي إن ضعف هذا العدد من الشركات السياحية للعام ٢٠٠٩ غير مجاز رسميا لذلك نجد إن الكثير من خدماتها التي تقدمها للسائحين رديئة وغير مقبولة كما تفتقد إلى خاصية الالتزام بالمواعيد وتعاني من ضعف في الكفاءة الإدارية وهي لا تعمل بالأسس والمعايير السياحية الدولية وليس عليها أي رقابة فاعلة .

وبناء على الجدول السابق يمكننا استنباط مؤشرات جديدة توضح ضعف الطلب السياحي لعام ٢٠٠٩ إذ إن عدد السواح لكل (فندق، مطعم ، كازينو ،متنزه) قدرت بـ (١/٣٠٠٠٠) و(١/٥٠٠٠٠) و(١/٥٠٠٠٠) و(١/١٤٣٠٠٠) على التوالي . ويلاحظ إن هذه النسب عالية جدا وتدل على ضعف المعروض السياحي من المؤسسات والمرافق السياحية الترفيهية فضلا عن الأنماط الأخرى المهملة أصلا [٣٩].

بقي لنا إن نتعرف على مؤشر خطير أخر وهو (المساحة الخضراء / المساحة الكلية) في البصرة إذ قدرت في عام ٢٠٠٨ بما يقارب (٢%) فقط في حين كانت قبل هذا العام تساوي

(٣،١٦%) ، وقد قدرت النسبة السابقة /اللاحقة بنسبة (٦٧%) مما يدل على تدهور كبير للغطاء النباتي الذي سيؤدي إلى التصحر ومشاكله الاقتصادية والبيئية ، لذلك فهذه المقاييس قليلة لا تتناسب مع المقاييس المعروفة للمساحات الخضراء في المدن المتحضرة [٤٠] .

ثانيا : الدور الحكومي المطلوب في توفير متطلبات التنمية السياحية :

يقع على عاتق أصحاب القرار القائمين بعملية التخطيط السياحي سواء من الحكومة المركزية أم المحلية القيام بإصلاحات إدارية من خلال العمل على تلافي المشاكل الإدارية وتداخل الصلاحيات وتجاوز البيروقراطية المقيتة والفساد بكافة إشكاله والعمل على توفير المتطلبات اللازمة لتحقيقها وعليها البدء باتخاذ الإجراءات والإصلاحات الآتية التي تعود بالنفع على المؤسسات والمرافق السياحية القائمة أو المستقبلية : [٤١]

١- توفير قاعدة من البيانات ونظام للمعلومات السياحية تدرس عناصر الطلب والعرض السياحي الحالية والمتوقعة من إعداد السائحين وتصنيفاتهم حسب العمر والجنس والجنسية وعدد الليالي السياحية ودوافعهم السياحية وأمكن إقامتهم سواء في (المدن ، الفنادق ، مخيمات ،قرى سياحية، شقق سياحية) فضلا عن القيام بإحصاءات عن إعداد المؤسسات والمرافق السياحية وتصنيفاتها من حيث جودة الخدمة السياحية وكذلك القيام بمسح ميداني للتعرف على وجهة نظر السائح في مستوى الخدمة والأسعار حيث تعد جميع هذه المعلومات والبيانات قاعدة أساسية لعملية التخطيط السياحي بأنواعها ومدياتها .

٢- الالتزام بمبدأ الثواب والعقاب إذ يمكن تشجيع المنافسين بالالتزام من خلال منح الشهادة التقديرية للملتزمين أو مكافآت مادية أو معنوية ،إما المخالفين فيجب تعريضهم للعقوبات المختلفة تبدأ من عملية الإقفال للمرفق السياحي بشكل مؤقت أو سحب الإجازة مؤقتا أو إعادة تصنيف المرفق السياحي لدرجة أدنى وبشكل سنوي وهذه المسؤولية تقع على عاتق المؤسسات الحكومية ويمكن لمؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية المشاركة في الكشف عن أي خلل في ذلك .

٣- المتابعة والتركيز على عملية بناء وتطوير البنية التحتية بإشكالها كافة القريبة من المرافق ومراكز الجذب السياحي ومؤسساتها ،فضلا عن التي تقع داخلها ،ومن دون شك فان هناك حاجة لعملية كري الأنهر الداخلية والشريط الساحلي لشط العرب وتنظيفهم وتشجيرهم مع إقامة مرافئ للزوارق النهرية لإغراض السياحة والنقل والقيام بالإعمال نفسها للجزر التي

ذكرت سابقا وربطها بالياسة بعبارات نهرية وخدمية . والأمر نفسه ينطبق على مراكز الجذب السياحي كافة للأنماط السياحية الأخرى التي تم ذكرها سابقا سواء القائمة منها أم الممكنة .

٤- من الضروري رفع مستوى الوعي السياحي والثقافة السياحية التي تعرف بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة ومنافعها العامة والخاصة على السكان المحليين، مع تشجيع المواطنين المحليين بضرورة التعامل الحسن والمعاشرة الطيبة مع السياح من خارج مدينة البصرة أو العراق على إن يراعي السياح الخارجيين الأجانب الثقافة والتقاليد المحلية للبصريين ، ومن المهم جدا السماح للسكان المحليين بالمشاركة في عملية الاستخدام والتشغيل للمرافق والمؤسسات ومراكز الجذب السياحي [٤٢] .

٥- العمل على إعداد التشريعات والقوانين الشاملة الخاصة بالسياحة التي تضمن حرية المنافسة في السوق السياحية وتمنع الاحتكارات وتسهل عملية وإجراءات دخول السواح كالقوانين المتعلقة بالمستهلك والمستثمر والإدارة والبيئة والآثار ،والسفر والإقامة ، والخاصة بفتح مكاتب السفر والسياحة والمرافق السياحية الأخرى كمتاحف الآثار والمواقع الأثرية ، ومكاتب تأجير السيارات وغيرها، وعلى الدولة الاستفادة من تجارب البلدان السياحية الأخرى ومن خبرات المنظمات العالمية والعربية السياحية بعد الانضمام إليها ، ومن هذه المنظمات منظمة السياحة العالمية (WTO) والاتحاد الدولي للهيئات السياحية المشتركة التي يمكن ان تفيدنا كثيرا في مسالة الكمارك والتأشيرات وتوحيد الإحصائيات والبيانات وغيرها [٤٣] . ويمكن الاعتماد على قانون الاستثمار العراقي المعدل كأساس متين وغطاء قانوني لجذب الاستثمار السياحي .

٦- الحاجة الملحة إلى وضع التصاميم الأساس لمدينة البصرة وتحدد فيها [٤٤] :

أ- مناطق الاستخدام السياحي والمرافق السياحية(الكثيفة ، المتوسطة ،المحمية ، شبه المحمية ، مناطق ذات حساسية بيئية عالية) .

ب- المنشات والطرق والأبنية السياحية من اجل تحديد المساحة الأكبر للمساحات الخضراء الطبيعية والاصطناعية مع ضرورة إن تنسجم عمليات البناء والهندسة مع الحس الجمالي للطبيعة ولا تحجب المناظر الجميلة .

ج- العمل قدر الإمكان على إن تكون مراكز الجذب السياحي والمرافق السياحية قريبة من مناطق تصدير السياح المحليين والأجانب .

د- مساحة الأراضي التابعة للقطاع السياحي ورفع التجاوزات والمتجاوزين عليها .

هـ- التوزيع الجغرافي لمنشآت الإيواء السياحية بشكل يتناسب مع أنواعها بحيث توزع الشقق والفنادق في مراكز المدن والمطارات والمنافذ الحدودية للسواح الزائرين ، إما القرى السياحية والمخيمات وبيوت الشباب وسيارات النوم والمراكب والعوامات فتوزع بالقرب من مراكز الجذب السياحي الطبيعية أو داخلها فكل نوعية من هذه الخدمات الإيوائية تجتذب شريحة معينة من السواح .

و- إقامة المؤسسات والمراكز التعليمية والبحثية والتدريبية الحكومية المتخصصة في السياحة داخل مركز المدينة تقوم بتهيئة الكوادر السياحية اللازمة للتنمية السياحية .

٧- تنشيط عملية الدعاية والترويج الإعلامي بمختلف الوسائل المرئية والسمعية والمكتوبة من اجل تفعيل وزيادة معدلات الطلب السياحي (عدد السواح الداخلين والخارجين) والعرض السياحي (المستثمرون والمنتجون المحليون والخارجيون) ، ومن الأساليب الترويجية المهمة هي دعوة الوفود الخارجية للمشاركة في المؤتمرات والمعارض السياحية والمهرجانات الرياضية أو الفنية أو العلمية أو الأدبية والفكرية والتعريف من خلالها بفرص الاستثمار السياحية والعوامل الجاذبة فيها وقوانين الاستثمار الجديدة المشجعة للتسهيلات الإدارية والمالية في منح الرخص والكمارك والتمويل المالي والنقدي من خلال ما يسمى بالنافذة الواحدة . كما ان عملية فتح المكاتب السياحية الخارجية وعند المنافذ الحدودية تعد من العوامل المهمة في عملية الدعاية والترويج الإعلامي مع ضرورة اعتماد علامات الإرشاد والدلالة السياحية أو إصدار نشرات سياحية تعريفية بالخارطة السياحية في مدينة البصرة .

٨- توسيع المناطق التجارية الحرة مع الحدود الإيرانية والكويتية إن تشجع مجيء الكثير من التجار ورجال الإعمال مما يساهم بشكل غير مباشر في نمو سياحة الترانزيت [٤٥] .

٩- وضع إستراتيجية مستقبلية لإدارة (الأزمات السياحية) عند حصولها اعتمادا على قاعدة البيانات ونظام المعلومات والاتصالات والقيادة والسيطرة الفاعلة مع مراجعة الأنظمة الأمنية السائدة [٤٦].

ثالثا: طبيعة التوجهات الاستثمارية السياحية المطلوبة

لا شك إن عملية التأهيل والتطوير للقطاع السياحي تحتاج إلى تخصيصات مالية كبيرة ويعتقد الكثير من أصحاب القرار إن زيادة الإنفاق على قطاع السياحة يسبب هدرا بالأموال ، لأنها تضيع الفرصة البديلة لإنفاقها على قطاعات اقتصادية أهم كقطاع البنية التحتية والقطاعات السلعية

كالزراعة والصناعة والتجارة وبالتالي على الحكومة المركزية أو المحلية توفير الأعباء المالية المخصصة للسياحة من خلال الاستفادة من برامج الخصخصة السياحية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها . ويقع على عاتق الحكومة دور تهيأة المناخ المؤاتي للاستثمار ومعالجة القصور والمحددات التي تجابه النمو في الاستثمار السياحي . ومن هذه المعالجات ما يأتي [٤٧] :

١- القيام بالإصلاحات الهيكلية في المصارف المحلية وتحديثها مع ربطها بالمصارف العالمية والعمل على تسهيل إجراءات منح القروض وإتباع السياسة النقدية السهلة غير المتشددة من اجل زيادة الاستثمار السياحي سواء توسيع القائم منه وتجديد أم إضافة طاقات جديدة من مراكز الجذب السياحي والمرافق السياحية . وفي حالة حدوث أي أزمة مالية أو سياحية محلية أو عالمية فيجب إعفاء المشاريع السياحية قيد الانجاز من أي التزامات مالية خلال فترة الأزمة وإعادة جدولة ديونها على فترات أطول وبشروط أكثر يسرا من السابق مع ضرورة إنشاء صندوق طوارئ وإصدار تشريع بذلك ، وهذه الإجراءات ستعزز ثقة المستثمر وتشجعه على جذب رؤوس أمواله للاستثمار باعتبارها جزء من سياسة دعم وتشجيع القطاع الخاص البديل الساند للتنمية .

٢- العمل على تحقيق التوازن في القطاع السياحي ومرافقه من خلال تحقيق التوازن بين معدل نمو العرض السياحي مع نمو الطلب السياحي للحصول على أسعار توازنية في ظل الية نظام السوق الحر

٣- الترويج لخدمة الحوافز المالية والضريبية والكمركية والإصلاحات الإدارية والتنظيمية والتشريعية التي تبناها قانون الاستثمار العراقي المعدل مع التذكير بتدني كلفة الأجور والطاقة عند الاستثمار وتهيأة الخارطة السياحية التفصيلية لفرص الاستثمار المتاحة في مدينة البصرة أو الأراضي المخططة لها .

٤- تشجيع الاستثمار في السياحة البيئية التي تقوم على أساس الاستثمار في الموارد الطبيعية السياحية دون إحداث ضرر بالنظام البيئي العام والثقافة المحلية للمرفق السياحي .

٥- الانضمام إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGO) والتي تضم في عضويتها حاليا أكثر من (١٤) دولة عربية وبالإمكان أيضا الانضمام إلى المنظمات الإقليمية مثل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمؤسسة الإسلامية لتامين الاستثمار وائتمان الصادرات.

٦- وضع معايير للتفرقة في تقديم الدعم والتسهيلات الحكومية بين المشاريع التي تحقق النفع الاجتماعي والتجاري معا مقارنة بمشاريع ذات منفعة خاصة صغيرة مثل إقامة مكاتب سياحية للسفر وغيرها [١٨].

وبالرغم من أهمية توفير الظروف الملائمة والمناخ المناسب للاستثمار وتشجيعه بالأساليب المتاحة كافة فانه على الدولة توفير البيئة التنافسية للاستثمار المحلي أو الأجنبي كي تدفع بالشركات المحلية الخاصة والحكومية إلى تطوير نفسها لمجاراة الشركات الأجنبية في تنظيم الإدارة والاتصالات الحديثة وفي عملية التسويق والترويج على إن يكون النهج الاستثماري باتجاهين الأول هو خصخصة المؤسسات والمرافق السياحية القائمة التابعة للحكومة إن وجدت سواء الخصخصة بالإدارة أم بالتأجير أم بإتباع نظام المشاركة بالاكتتاب العام أو الخاص. أما الاتجاه الثاني فهو إتباع أنظمة (BOT أو BOOT) في الاستثمار عند الحاجة إلى إقامة مشاريع سياحية جديدة على إن يتم اختيار المشروع صاحب الجدوى الاقتصادية والفنية الأفضل وعلى الدولة إن تضع استراتيجية للاستثمار السياحي وضمن برنامج زمني محدد بحيث تكون عملية الاستثمار في المراحل الأولية موجهة إلى السياحة الداخلية أي سد الطلب السياحي المحلي ثم بعد ذلك وفي المراحل المتقدمة تصدر السياحة إلى الخارج فتركز على السياح العراقيين المغتربين وعلى السواح في المنطقة الخليجية والإقليمية العربية صعودا إلى السواح من الدول العالمية الأخرى . وتمتلك البصرة عوامل الجذب كافة للسياحة الشتوية لاسيما للسواح الخليجيين بسبب عوامل القرب الذي يوفر لهم الوقت والجهد والكلفة وعوامل الترابط الاجتماعي والقومي إذ يمكن إشباع حاجاتهم السياحية حتى في أوقات العطل الرسمية نهاية الأسبوع.

أولا : الاستنتاجات :

بعد العرض التفصيلي للبحث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتي من أهمها ما يأتي :

١- أصبحت السياحة في عصرنا الحاضر ظاهرة إنسانية حضارية دولية وهي صناعة خدمية كثيفة العمل لها مدخلاتها ومخرجاتها وتمتاز بخصائص تميزها عن القطاعات الاقتصادية الأخرى منها قدرتها على توفير تكاليف النقل والحلقات الوسطى لبيع الخدمة السياحية لان المستهلك (السائح) هو الذي يتحملها حيث يذهب إليها مباشرة بنفسه لإشباع حاجاته . كما إن المستهلك (السائح) لا يستحسن التكرار في الحصول على نفس مستوى الخدمة والمنتج

السياحي لأكثر من مرة ويفضل التغيير فيها ويستثنى من ذلك السياحة الدينية وهي أكثر الأنماط السياحية احتكارية تليها السياحة الترويحية ثم الأنماط الأخرى بسبب محدودية الموارد السياحية لها .

٢- للقطاع السياحي منافع اقتصادية كبيرة على المستوى الكلي والجزئي من النشاط الاقتصادي فهي تسهم في زيادة الدخل القومي والفردي وكذلك التكوين والتراكم الرأسمالي فضلا عن توفيرها لفرص عمل كثيرة باعتبارها صناعة كثيفة العمل وهي أيضا لها القدرة على الحد من العجز في الميزان الداخلي والخارجي والتأثير على كثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية . وفي الوقت نفسه لا بد من التحذير من إي نشاط سياحي عشوائي وغير مخطط أو مراقب لأنه سيفرز آثارا اقتصادية واجتماعية وبيئية سيئة .

٣- تتوفر في البصرة الموارد والمقومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كافة لتنشيط السياحة المفضلة الترفيهية والدينية فضلا عن الأنماط والإشكال السياحية الأخرى الثقافية والتاريخية والرياضية والترانزيت والتجارية وسياحة المناسبات وسياحة الأقارب والأصدقاء . وهي لا تحتاج لتفعيلها سوى رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج اللازمة وتشجيع الاستثمار فيها .

٤- تتنوع قيمة مرونة الطلب على السياحة في مدينة البصرة تبعا لاختلاف نوع المرونة إذ إن مرونة الطلب السعرية تتصف بأنها ذات (طلب مرن) في حين إن مرونة الطلب الدخلية تتصف بانها ذات (طلب غير مرن) باستثناء السياحة الدينية التي تكاد تكون عديمة المرونة وبتطبيق تحليل الطلب على سلع فيبلن التفاخرية على بعض الطلب السياحي في الدول المتقدمة ودول الخليج العربية . ويتأثر حجم الطلب السياحي الخارجي بعوامل عديدة تختلف نسب تأثيرها باختلافها وتعد عوامل الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني والعوامل المناخية أكثرها قوة في التأثير إلى جانب مستوى الدخل الفردي الحقيقي والأسعار السياحية وهما العاملان الأكثر تأثيرا على الطلب السياحي الداخلي .

٥- للمنتج أو الخدمة السياحية خصائص وميزات تختلف بها عن باقي المنتجات الأخرى فهي توفر كلفة النقل إذ لاتضاف كلفة النقل على سعرها كما أنها لا تتصف بالتكرار في الطلب لأنها غالبا ما تحقق الإشباع من مرة واحدة أو مرتين على الأكثر فضلا عن أنها غير ملموسة وموسمية وغير قابلة للخزن والنقل وملتصقة بمكانها ولإتباع في أكثر من سوق ولذلك فان سوق السياحة غالبا ما تكون سوقاً سياحية .

٦- تدهور الواقع البنيوي والإداري للقطاع السياحي في البصرة لأسباب عديدة منها تردي العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية والطبيعية والإدارية التنظيمية والبيئية والفنية في المدينة بشكل

عام والقطاع السياحي بصفة خاصة فضلا عن ضعف الوعي بالثقافة السياحية وبأهمية السياحة وضرورة الترويج الإعلامي سواء عند أصحاب القرار أم لدى بعض إفراد المجتمع ، وقد عزز ذلك غياب قاعدة البيانات ونظام المعلومات التي تبنى عليها الإستراتيجية والخطط السياحية وفق الأسس العلمية الكفوءة .

٧- طبيعة السياحة في البصرة موسمية شتوية تزدهر في أشهر الشتاء والربيع كما أنها تنشط في العطل الرسمية والدينية وإثناء الاحتفالات العامة والخاصة واغلب الطلب السياحي فيها ذو نمط ترفيهي ترويحي، ونعتقد إن موسمية السياحة وانحسارها بأشهر قليلة لا تزيد عن (٣) أشهر شتوية – ربيعية وفي العطل الرسمية فقط كانت سببا في منع الكثير من المستثمرين من إقامة المشاريع السياحية المتوسطة أو الكبيرة الحجم وضمن المعايير العالمية فضلا عن إن اغلب المستثمرين المحليين يبحث عن ربح سريع وفترة استرداد سريعة لرأسماله مما يجعل البعض منهم يتردد في الاستثمار السياحي .

٨- حصول مدينة البصرة على المركز الثالث من مجموع مدن العراق في مؤشرات عدد النزلاء وليالي المبيت في المرافق السياحية عام ٢٠٠٦يعطي دلالة واضحة على تحسن الطلب السياحي بنمط سياحة الإعمال والترانزيت بسبب موقع المدينة البحري التجاري ،إلا إن هذا الطلب لا يزال ضعيفا مقارنة بالدول الإقليمية ودول الخليج العربي .

٩- لم تعط خطط التنمية الاقتصادية السابقة الاهتمام الكافي لتطوير وتنمية السياحة مما أدى الى انحسار الاستثمار الحكومي والخاص المحلي والأجنبي لأسباب سياسية وأمنية وإدارية وتنظيمية وتشريعية وغيرها .

ثانياً :التوصيات :

من اجل النهوض بالتنمية والتطوير السياحي فانه يتوجب توضيح الأدوار والمسؤوليات التي تقع على عاتق الحكومة المركزية و المحلية وعلى القطاع الخاص وتجاوز التداخل وعدم الوضوح في الصلاحيات والمسؤوليات ومن ثم فانه يجب توحيد وتنسيق هذه الجهود باتجاه واحد وذلك من خلال إصدار قرار بتشكيل هيأة عليا للتنمية السياحية في البصرة تضم أعضاء من (الهيأة العامة للسياحة في البصرة ، والهيأة العامة للاستثمار ، بلدية البصرة ،الحكومة المحلية ، الحكومة المركزية "وزارة السياحة والآثار") وإسنادهم (بمستشارين وخبراء متخصصين في السياحة والاستثمار) يعطى لها التفويض والصلاحيات اللازمة لتتولى مهام عمليات التخطيط والمتابعة

والإشراف وتقييم الأداء للمؤسسات والمراكز والمشاريع السياحية القائمة أو المستقبلية وتقع عليها مسؤولية القيام بمهمات تفصيلية كثيرة يمكن تلخيصها بما يأتي :

١- إعادة تأهيل وتطوير مقومات مراكز الجذب السياحي في البصرة من الموارد المادية والطبيعية المتاحة من اجل خلق أنماط سياحية جديدة جاذبة غير الأنماط التقليدية الدينية والترفيهية ، ويحتاج ذلك أيضا إلى إعادة تعبئة الموارد البشرية وتطوير الكوادر السياحية القائمة والمستقبلية من خلال إقامة المراكز التعليمية والتدريبية والبحثية المتخصصة في السياحة والإدارة والاقتصاد السياحي .

٢- متابعة مشاريع البنية التحتية والتكميلية والمساندة سواء القريبة من مراكز ومرافق الجذب السياحي أم الداخلة فيها . ومن الضروري الجمع بين هذه المشاريع مع الخارطة السياحية التي توضح فرص الاستثمار السياحي والمشاريع المستقبلية ضمن التصميم الأساس لمدينة البصرة وان لا تحدد بشكل عشوائي غير مخطط .

٣- تنشيط عملية الترويج والدعاية الإعلامية السياحية بمختلف الأساليب السمعية والبصرية والمكتوبة أو من خلال المهرجانات والمؤتمرات المختلفة على إن يركز البرنامج التسويقي لها على العوائد الناجمة من السياحة فضلا عن الخدمة معها ، ومن الضروري إشاعة الوعي السياحي وبث روح الثقافة السياحية التي توضح أهمية السياحة كإستراتيجية تنموية لأصحاب القرار في الدولة وأهميتها لإفراد المجتمع .

٤- الاستفادة من تجارب وخبرات البلدان السياحية والعمل على الانضمام إلى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو العربية المعنية بالسياحة أو الخاصة بضمان الاستثمار ، كل ذلك يهيئ لنا القاعدة للبدء من حيث انتهوا .

٥- تنويع مصادر تمويل الإنفاق الاستثماري على القطاع السياحي من خلال توزيع الخارطة الاستثمارية بين القطاع الحكومي والخاص، بحيث تكون إستراتيجية الاستثمار السياحية باتجاهين الأول هو خصخصة المؤسسات والمرافق السياحية الحكومية القائمة مع ضرورة تبني الحكومة لبعض المشاريع الصغيرة ولفترة محدودة كي تكون في متناول الفقراء ذوي الدخل المحدود فضلا عن مشاريع السياحة الدينية لصلتها بمعتقدات إفراد المجتمع ، إما الاتجاه الثاني فهو توسيع دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي وإقامة المشاريع السياحية الجديدة والمستقبلية بمختلف حجومها بإتباع أساليب الاستثمار (BOT) و (BOOT) التي ستعود بالملكية والإدارة للدولة بعد مدة طويلة متفق عليها ليتم تجديد العقود مرة أخرى

وبشروط أفضل ، على إن يتلازم ذلك مع حزمة من الإصلاحات الإدارية والمالية والقانونية والاقتصادية وهو ما نصت عليه كثير من مواد قانون الاستثمار العراقي المعدل لسنة ٢٠٠٩ الذي يضمن الغطاء القانوني للمستثمر .

٦- التأكيد على ضرورة تقييد أنشطة المشاريع السياحية المستقبلية أو المشيدة بمعايير البيئة النظيفة ومعايير أخرى تضعها الحكومة لدعم وإسناد المشاريع السياحية ذات النفع الاجتماعي والتجاري غير المنحصرة بالنفع الخاص فقط كفتح مكاتب للسفريات وغيرها .

٧- الارتقاء بالنشاط السياحي إلى درجة الكفاءة والفاعلية المثلى من خلال تفعيل عملية الرقابة وتقييم الأداء بعد عملية التنفيذ من اجل تشخيص الانحرافات والمشاكل ووضع المعالجات والحلول اللازمة لها على إن يكون النظام الرقابي فاعلاً وحازماً في الإشراف والمراقبة على المناطق والمرافق السياحية ولا تمنح الإجازات والرخص أو تجدد إلا بعد التأكد من الالتزام بالمعايير الصحية والبيئية الموضوعية .

٨- فتح الفرص الاستثمارية السياحية المتاحة في البصرة إلى المستثمرين والتي يمكن إجمالها بما يأتي :

١- المواقع التاريخية الأثرية وإقامة المتاحف الأثرية المتنوعة التي تضم آثار البصرة وفلكلورها الشعبي المتنوع في مختلف العصور ، وجعل القصور الرئاسية معالم ثقافية وترفيهية سياحية كي تكون مركز جذب للسياح ،فالمناطق والمباني الأثرية والتاريخية ومنها بيوت الشناشيل يمكن تأهيلها وتحويلها إلى مراكز للإعمال الفنية والأدبية ومعارض للإبداع أو متاحف أو كازينوهات وهي تحتاج إلى تكاليف استثمارية كبيرة لصيانتها نظرا لارتفاع أجور عمالها الماهرين وندرة مواردها الأولية فضلا عن طول فترة الصيانة.

٢- مناطق الاهوار إذ يمكن إقامة مرافئ لصيد الأسماك والزوارق والرياضة المائية ومحميات ومناطق لصيد الحيوانات والطيور بشكل قانوني، فضلا عن مشاريع للقرى السياحية على غرار بيوت الاهوار وبشكل حديث يصلح لإيواء السواح وبالإمكان أيضا إقامة متحف عالم لعالم الاهوار وبيئته الاجتماعية .

٣- الاستثمار في مشاريع الصناعات الفلكلورية والشعبية سواء في مناطق الاهوار أو مناطق شريط شط العرب .

٤- الاستثمار في مشاريع تخلق أنماطا وأشكالا جديدة للسياحة كالسياحة الرياضية بإشكالها كافة الأرضية والمائية وسياحة المناسبات وسياحة الأصدقاء والأقارب وغيرها مما ذكر .

٥- هضبات وصحارى البرجسية والزبير وسفوان تصلح أرضها ومناخها الشتوي والربيعي لإقامة الأنشطة الترفيهية كالمخيمات للسياح والمهرجانات ، والمسابقات الرياضية كسباقات الخيل والهجن والسيارات وغيرها وهي أيضا تشكل بيئة مناسبة لان تكون بحميات لكثير من الحيوانات البرية المهددة بالانقراض إذ يمتاز مناخ هذه المناطق في مواسم الربيع والشتاء بالهواء النقي وعدد كبير من الأيام المشمسة والرياح المعتدلة وقلة الضوضاء

٦ - تطوير واستحداث الحدائق والمتنزهات العامة لزيادة نسبة المناطق الخضراء إلى إجمالي المساحة الكلية بحيث تأخذ طابعاً جمالياً خاصاً بالمدينة ومميزاً عن باقي المدن .

٩- يشترط عند رسم الخارطة السياحية إن تكون مبنية على أسس ومبادئ واقعية ومنسجمة مع أهداف التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البيئية المستدامة على إن توضع هذه الخارطة ضمن نظام GIS(المعلومات الجغرافية السياحية) وبشكل قاعدة بيانات الكترونية .

١٠- يفضل إن تكون السياحة الدينية تحت إشراف الحكومة كي تسيطر على أسعارها ، والسياحة الترفيهية ضمن بيئة تنافسية كي يضمن استقرار وتوازن الأسعار .

الملحـــــــــق

استمارة الاستبيان حول العوامل المؤثرة على حجم الطلب السياحي الترفيهي في البصرة ودرجة تأثيرها

ت	العوامل	ضعيفة اقل من ٥٠%	مقبولة بين (٥٠-٥٩%)	متوسطة (٦٠-٦٩%)	جيدة (٧٠-٧٩%)	قوية (٨٠-٨٩%)	قوية جدا (٩٠-١٠٠%)
١.	درجة تأثير حجم السكان الحضر					√	
٢.	درجة تأثير العمر				√		
٣.	درجة تأثير مستوى جودة الخدمات السياحية				√		
٤.	درجة تأثير مستوى الخدمات المساندة ودرجة تطور البنية التحتية				√		
٥.	مستوى الوعي والتعليم والثقافة للسائح		√				
٦.	درجة تأثير العوامل المناخية (درجة الحرارة والإمطار والرياح)						√
٧.	درجة تأثير مستوى الاستقرار الاقتصادي، الأمني والسياسي						√
٨.	درجة تأثير وقت الفراغ والعطل الرسمية والمناسبات الدينيةوالاجتماعية والثقافية					√	
٩.	درجة تأثير عامل المسافة والقرب من المراكز السياحية			√			

الملحق من عمل الباحث

الهوامش

١- د. محسن عبد علي وآخرون ، أسس الجغرافية وتقنياتها ، وزارة التربية في العراق، ط١، ٢٠٠١ ،ص٥٤ .

٢- د. وليد محمد كساب ، التنمية السياحية على ساحل خليج العقبة السعودي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،العدد(٩٠٠)،السنة (٢٧) ،جامعة الكويت، ١٩٨٦.ص٢١.

٣- د.عبيد سرور العتيبي ،السياحة والترويح في دولة الكويت دراسة جغرافية ،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.العدد (١٠٧)،السنة (٢٨)، جامعة الكويت ١٩٨٦، ص١٥٣ .

٤- مضر نعمة عكاش ، واقع القطاع السياحي في العراق مع أشارة خاصة للقطاع السياحي في البصرة للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة البصرة ٢٠٠٢م ،ص٤-٩ .

٥- د. عبيد سرور العتيبي ،مصدر سابق ،ص١٦٠ .

٦- د.نزيه الدباس ،إدارة القرى السياحية ،سلسلة كتب السياحة ، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط١، الأردن، ٢٠٠٢، ص١٥٦.

٧- د. احمد محمود مقابلة ، صناعة السياحة ، دار كنوز المعرفة العالمية ،الأردن، ٢٠٠٧، ص٥٠ .

٨- د.وليد محمد كساب ،مصدر سابق ،ص ٢٥

٩- د. عبيد سرور العتيبي ،مصدر سابق ،ص١٩٨-٢٠٥ وبتصرف من الباحث .

10- www.scta.gov.sy

11- www.alkhaleej.ae

١٢- المركز الثقافي في جامعة البصرة ،موسوعة البصرة الحضارية (الموسوعة الجغرافية) ، البصرة ،١٩٨٨،ص٣٤٦ .

١٣- د. نزيه الدباس ، مصدر سابق ،ص١٥ .

١٤- د. احمد محمود مقابلة ،مصدر سابق ، ص١٥٣.

١٥- د. ماهر فهمي نجم ،التأهيل والتدريب بالقطاع السياحي والخدمات السائدة للقطاع: دراسة حالة عن سلطنة عمان ،ملتقى صناعة السياحة في الوطن العربي من منظور استراتيجي وأداري وتصوري (٢ - ٦) تموز ٢٠٠٦ ،ص٤٥ .

١٦- مضر نعمة عكاش ، مصدر سابق ، ص٣٠-٣١ .
١٧- د. احمد محمود مقابلة ، مصدر سابق ، ص١٥٣ .
١٨- د. عبدالله سالم المالكي ،جغرافية العراق ، كلية الآداب - قسم الجغرافية - جامعة البصرة ٢٠٠٧ ،ص١٠٣ .
١٩- د. احمد فوزي ملوحية ،التنمية السياحية ،مكتبة بستان المعرفة الإسكندرية، ٢٠٠٥م،ص١٨٥. مضر نعمة عكاش ، نفس المصدر السابق ، ص٤٩ .
٢٠- مضر نعمة عكاش ،نفس المصدر السابق ،ص٤٩. وفيه تم تعريف المفاهيم التالية :
- إيرادات السياحة (الصادرات) : صادرات السلع السياحية (هدايا وتحف ،صناعات محلية) + عوائد النقل +النقد الأجنبي المحول للداخل لإغراض سياحية .
- نفقات السياحة (الاستيرادات) = الإنفاق لإغراض التسويق أو الدعاية أو الإعلان + إنفاق الشركات السياحية +إنفاق شركات النقل بأنواعها الخارجية + النقد الأجنبي المحول للنشاط السياحي الخارجي .
٢١- منال عبدالمنعم مكية ،السياحة تشريعات ومبادئ ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،٢٠٠٠،ص١١٩-١٢٦ .
٢٢- منتظر فاضل سعد ، البعد البيني للتنمية المستدامة في دول مختارة ،رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة ،٢٠٠٦،ص٩٧-٩٨.
٢٣- منال عبدالمنعم مكية ،مصدر سابق ،ص١١٩-١٢٠ .
٢٤- د.ازاد محمد أمين النقشبندي ،الإمكانات السياحية الطبيعية في البصرة ،الموسوعة الجغرافية ،١٩٨٨ ،ص٤٠٣-٤٢٢ .
- مضر نعمة عكاش، مصدر سابق ،ص١١٦-١٢٢ .
٢٥- سعود عبدالعزيز ،السياحة في البصرة ،موسوعة البصرة الحضارية ،١٩٨٨،ص٣٨٥.
٢٦- فريق كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة ، خلاصة مسح التنمية الاقتصادية في البصرة ٢٠٠٨ ،ص٤٢.
٢٧- راشد عبد راشد ومحمد خضير العلي ،الصناعات الحرفية في قضاء أبو الخصيب ، دراسة في الجغرافية ، مجلة دراسات البصرة ،جامعة البصرة ،العدد(٥) السنة (٣) ،٢٠٠٨ ص٦٨.
٢٨- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،لجنة تنمية قطاع التشييد والإسكان ، مسودة قطاع التشييد والإسكان- محور السياحة والتراث الثقافي ، الإصدار الثاني ، تشرين الثاني ٢٠٠٩.

٢٩- (٠،٤٠) احتسب من قبل الباحث راجع النشرة الصادرة لفريق عمل من كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة ،مصدر سابق ،ص٤٨-٥٠ .

٣٠- المركز الثقافي في جامعة البصرة ، مصدر سابق ،٣٥٣ .

٣١- www.alwaei.com

٣٢- تم الاعتماد على أجوبة استمارة الاستبيان المرفقة في البحث من مسؤولي التفتيش والتصنيف للهيئة العامة للسياحة في البصرة ومدراء لخمسة فنادق و خمسة شركات سياحية ومسؤولي (٣) متنزهات و(٢) مطعم درجة أولى وبتواريخ متفرقة للعام ٢٠٠٩ .

٣٣- نزيه الدباس ، مصدر سابق ،ص١١-١٣.

٣٤- د.سامي ألعبادي ،دور السياحة في الاقتصاد الأوربي ،ملتقى صناعة السياحة في الوطن العربي من منظور استراتيجي وأداري ودستوري ،٢٠-٦ تموز ٢٠٠٦،ص٢٠٤ .

٣٥- مقابلة شخصية مع مدير الهيأة العامة للسياحة في البصرة ومديري التصنيف والتفتيش ، الشهر الثامن -٢٠٠٩ .

٣٦- المركز الثقافي في جامعة البصرة ،مصدر سابق ،ص٣١٩ .

٣٧- مضر نعمة عكاش ،مصدر سابق ،ص١٣٤-١٣٥ .

-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء ، تكنولوجيا المعلومات ،المجموعة الإحصائية ٢٠٠٣ . ص١٨٢.

٣٨- الهيأة العامة للسياحة في البصرة للعام ٢٠٠٩ .

- فريق عمل كلية الإدارة والاقتصاد – مصدر سابق ،ص٣٦و٤٢ لعام ٢٠٠٧.

٣٩- من عمل الباحث ، حيث حسبت هذه المؤشرات على أساس إن عدد سكان البصرة (٣) مليون وان ثلث السكان على الأقل لديهم الإمكانية والرغبة الحقيقية للسياحة وبالتالي قسمنا المليون على الإعداد لعام ٢٠٠٩ .

٤٠- فريق عمل كلية الإدارة والاقتصاد – مصدر سابق ، ص٦٠ .

٤١- نزيه الدباس ، مصدر سابق ، ص٢٧-٣٠.

٤٢- منال عبدالمنعم مكية ،نفس المصدر السابق ، ص١٢٦ .

٤٣- منال عبدالمنعم مكية ،مصدر سابق ، ص١٠٥-١١٠

٤٤- د. احمد فوزي ملوحية ،مصدر سابق، ص٤٨-٤٩

٤٥- د.نزيه الدباس،مصدر سابق، ص١٢٥-١٢٨

٤٦- المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،صناعة السياحة في الوطن العربي من منظور استراتيجي وإداري وتنبوي ،إدارة الملتقى العربي الأول المنعقد بتونس خلال الفترة (٢-٦) يوليو ٢٠٠٦ ، ص٢٦-٢٧

* وتعرف الأزمة السياحية بأنها حدث غير متوقع يسبب تخفيض الطلب السياحي لأسباب حدوث كوارث طبيعية أو مشاكل سياسية أو اقتصادية وأمنية بسبب ضعف الخدمات الفنية والتنظيمية وتتصف بخاصيتي المفاجأة وضغط الوقت .

٤٧- د. عمر بن سالم باهمام ،اعتبارات تخطيطية للسياحة البيئية في السعودية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،العدد (١١٧) ، السنة (٣١) ،الكويت ،ابريل ٢٠٠٥، ص١٨-١٩

٤٨- المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصدر سابق ، ص٢٢-٢٤ .

المصادر والمراجع

١- د. احمد فوزي ملوحية ، التنمية السياحية ،مكتبة بستان المعرفة الإسكندرية ،٢٠٠٥.

٢- د. احمد محمود مقابلة ، صناعة السياحة ، دار كنوز المعرفة العالمية ،الأردن، ٢٠٠٧.

٣- د.ازاد محمد أمين النقشبندي ،الإمكانات السياحية الطبيعية في البصرة ،الموسوعة الجغرافية، ١٩٨٨ .

٤- د.راشد عبد راشد ومحمد خضير العلي ،الصناعات الحرفية في قضاء أبو الخصيب، دراسة في الجغرافية ، مجلة دراسات البصرة ،جامعة البصرة ،العدد(٥) السنة (٣) ،٢٠٠٨.

٥- د.سعود عبدالعزيز ،السياحة في البصرة ، موسوعة البصرة الحضارية ،١٩٨٨.

٦- د.سامي ألعبادي ، دور السياحة في الاقتصاد الأوربي ، ملتقى صناعة السياحة في الوطن العربي من منظور استراتيجي وإداري ودستوري ،٢٠-٦ تموز ٢٠٠٦.

٧- د.عبيد سرور العتيبي ،السياحة والترويح في دولة الكويت دراسة جغرافية ،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،العدد (١٠٧) ،السنة (٢٨) ، جامعة الكويت ،١٩٨٦.

٨- د. عبدالله سالم المالكي ،جغرافية العراق ، كلية الآداب – قسم الجغرافية – جامعة البصرة ٢٠٠٧ .

٩- د. عمر بن سالم باهمام ،اعتبارات تخطيطية للسياحة البيئية في السعودية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،العدد (١١٧) ، السنة (٣١) ،الكويت ،ابريل ٢٠٠٥.

١١- فريق كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة ، خلاصة مسح التنمية الاقتصادية في البصرة ٢٠٠٨ .

١٢- د. ماهر فهمي نجم ،التأهيل والتدريب بالقطاع السياحي والخدمات الساندة للقطاع دراسة حالة عن سلطنة عمان ،ملتقى صناعة السياحة في الوطن العربي من منظور استراتيجي وأداري ودستوري (٢- ٦) تموز ٢٠٠٦.

١٣- د. محسن عبد علي وآخرون ، أسس الجغرافية وتقنياتها ، وزارة التربية في العراق، ط١، ٢٠٠١ .

١٤- مضر نعمة عكاش ،واقع القطاع السياحي في العراق مع إشارة خاصة للقطاع السياحي في البصرة للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢ ،رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة ٢٠٠٢م.

١٥- منال عبدالمنعم مكية ،السياحة تشريعات ومبادئ ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.

١٦- د.منتظر فاضل سعد ، البعد البيئي للتنمية المستدامة في دول مختارة ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة ،٢٠٠٦.

١٧- المركز الثقافي في جامعة البصرة ،موسوعة البصرة الحضارية (الموسوعة الجغرافية) ،البصرة، ١٩٨٨.

١٨- المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،صناعة السياحة في الوطن العربي من منظور استراتيجي وأداري وتنموي ،إدارة الملتقى العربي الأول المنعقد بتونس خلال الفترة (٢-٦ يوليو ٢٠٠٦) .

١٩- مقابلة شخصية مع مدير الهيأة العامة للسياحة في البصرة ومديري التصنيف والتفتيش، الشهر الثامن -٢٠٠٩ .

٢٠- د.نزيه الدباس ، إدارة القرى السياحية ،سلسلة كتب السياحة ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط١، الأردن، ٢٠٠٢.

٢١- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،لجنة تنمية قطاع التشييد والإسكان ، مسودة قطاع التشييد والإسكان- محور السياحة والتراث الثقافي ، الإصدار الثاني ، تشرين الثاني ٢٠٠٩.

٢٢- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، تكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية ٢٠٠٣.

٢٣- د. وليد محمد كصاب ،التنمية السياحية على ساحل خليج العقبة السعودي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،العدد (٩٠٠)،السنة (٢٧) ،جامعة الكويت ،١٩٨٦.

مصادر الشبكة العنكبوتية :

٢٤- www.scta.gov.sy

٢٥- www.alkhaleej.ae

٢٦- www.alwaei.com